

العلمانية تحت المجهر

د. عبد الوهاب المسيري

د. عزيز العظمة

عرض: مجتبي العلوي

يصف محمد أركون العلمنة بأنها (أولاً وقبل كل شيء إحدى مكتسبات وفتوحات الروح البشرية).

وهي مكتسب كان قد افتتح في أوساط مختلفة وتجارب ثقافية متعددة بما فيها المجال العربي - الإسلامي، وهي بالنسبة إليه موقف للروح وهي تناضل من أجل امتلاك الحقيقة أو التوصل إلى الحقيقة..

وهذا يعني أن مفهوم العلمنة - بحسب أركون - مرادف لمفهوم الحرية، ولكن الحرية دائماً مشروطة وكذلك العلمنة، وإن كانت مشروطيتها تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن عصر إلى آخر..

ويصفها عبد الوهاب الكيالي في (موسوعة السياسة) بأنها مفهوم سياسي اجتماعي نشأ إبان عصور التنوير والنهضة في أوروبا، عارض ظاهرة سيطرة الكنيسة على الدولة وهيمنتها على المجتمع وتنظيمها على أساس التنظيمات الدينية والطائفية، ويرى هذا المفهوم (إن من شأن الدين أن يعنى بتنظيم العلاقة بين البشر وريهم)، ونادى بفصل الدين عن الدولة وتنظيم العلاقات الاجتماعية على أسس إنسانية تقوم على معاملة الفرد على أنه مواطن ذو حقوق وواجبات وبالتالي إخضاع الحياة السياسية لإرادة البشر وممارستهم لحقوقهم وفق ما يرون وما يحقق مصالحهم وسعادتهم الإنسانية.

ويجب التنبيه هنا إلى أن المسيحية قد اعترفت منذ الأساس بوجود سلطتين: سلطة الله وسلطة القيصر، وذلك في الجواب المشهور المنسوب إلى عيسى (ع) رداً على السؤال الذي وجهه إليه اليهود حول ولاءه السياسي وهو: (أدوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله) (إنجيل متى: ٢٢/٢١).

وقد غلب جانب الكنيسة منذ بدايات العصور الوسطى المسيحية على جميع جوانب الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية في أوروبا بشكل خاص، وفي جميع العالم المسيحي بوجه عام، فكانت الكنيسة طيلة فترة العصور الوسطى المسيحية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تكاد تكون صاحبة السلطان المطلق على كل شيء.. فلها بما هي مؤسسة دينية سلطان مطلق على روح الفرد وعقله، كما أن لها سلطان على الأسرة من حيث نشأتها وصورتها وحلها، ولها أيضاً - من حيث أنها تمثل سلطان الله على الأرض - سلطة على المجتمع ومؤسساته السياسية المتمثلة في الدولة والإمارات الإقطاعية.

وكانت الكنيسة في حقل الفرد والأسرة تمارس سلطتها بشكل مباشر، أما في حقل المجتمع والمؤسسة السياسية فكانت تمارس سلطتها تارة بشكل مباشر في الأراضي والإقطاعات الكبيرة التابعة للكرسي البابوي مباشرة (أو التابعة إلى السلطات الدينية العليا في المذهب الأرثوذكسي) وتارة تمارس سلطتها بشكل غير مباشر من خلال شبكة العلاقات القائمة بين نظام الإقطاع - وهو ما يمثل السلطة السياسية المدنية - وأجهزته الإدارية، وبين الجهاز الكنسي من جهة أخرى..

وفي نهايات العصور الوسطى المسيحية في أوروبا حدثت بعض المتغيرات الكبرى التي أدت إلى إحداث بعض الاهتزاز على نظام العلاقات الذي كانت الكنيسة تحتل قمته العليا، وأدت تلك المتغيرات إلى طرح أسئلة أساسية حول عدالة الوضع القائم، وبدأت الكارثة حين تبين أن الكنيسة لم تكن مؤهلة لاستيعاب المتغيرات الجديدة والتكيف معها فحدث الصدام الذي لا تزال أوروبا ومن ورائها العالم المسيحي يكتويان بناره حتى الآن.

وقد أدى هذا الصدام إلى ظهور قوى جديدة استعانت - في مقابل المسيحية - بالفلسفة لتستنبط منها مبررات التغيير الجديد، ولتعطي الأساس النظري والشرعية لتصوراتها للبنى الجديدة في مجال السلطة والتشريع؛ وكانت حججهم:

١- إن الدولة الدينية تعني سيطرة رجال الدين، مما يتيح لهم أن يتحكموا بمصائر الناس وهذا مخالف لفكرة العدالة ولذا فالابد من علمنة الدولة لتحرر من هذا الوضع غير العادل.

٢- الدولة الدينية لا تتمتع بالحركة والقدرة على التطور لأن قوانينها ثابتة ومتحجرة.

٣- من النادر وجود دولة ينتسب جميع مواطنيها إلى دين واحد ومذهب واحد، مما يؤدي إلى التفاوت في التمتع بدرجة المواطنة وحقوقها في الدولة الدينية، وهذا مناف لفكرة العدالة، ويهدد الدولة نفسها بالتصدع والانقسام.

٤- الدولة الدينية تقف في وجه تقدم العلم والفكر..

على هذا قررت تلك القوى الجديدة أنه لا بد من إقامة دولة علمانية تتوفر فيها الخصائص التالية:

١- الحركة المستمرة والقدرة على التطور، والقابلية على الاستجابة للمتغيرات الجديدة.

٢- أن يتمتع المواطنون بمركز حقوقي متساو رغم اختلافهم الديني أو العرقي.

٣- أن يكون الحكم تحت سيطرة الشعب، واعتباره مصدر الشرعية بالنسبة للسلطة والقوانين.

٤- فتح المجال أمام حركة الفكر والعلم الطبيعي ليتسنى لهما التقدم واكتشاف الآفاق الجديدة في الطبيعة والإنسان دون أن تكون ثمة قيود دينية مفروضة عليها.

(وبهذا تكون العلمانية قد فصلت بين الممارسة الدينية التي اعتبرت ممارستها ممارسة شخصية، والممارسة السياسية التي نظرت إليها كممارسة اجتماعية، ورفضت معاملة الفرد المواطن من خلال انتمائه لطائفة معينة يصنف حسب تصنيفها وتنوب عنه في الحياة السياسية، وذلك دون أن تنكر العلمانية الإيمان الديني أو تنادي بالإلحاد).

والواقع هو أن هذا المفهوم التمديني انطلق من نظرة أوسع وأشمل هي النظرة الإنسانية التي مجدت الإنسان كمحور للكون، ونظرت إليه على أنه سيد نفسه وحر الإرادة، ونادت بالعقلانية كوسيلة للتنظيم الاجتماعي ولتسخير كافة الإمكانيات لتحقيق حاجات الإنسان وسعادته، وبالديمقراطية كأساس لعلاقة الفرد بالدولة والمجتمع)، وهذا أيضاً التوصيف الذي حدده الكيالي في موسوعته..

والآن؛ كيف نظر د. عبد الوهاب المسيري في نقده للعلمانية؟

أرجع المسيري بداية الظهور لهذا المصطلح إلى نهاية حرب الثلاثين عاماً (١٦٤٨م) عندما تم توقيع صلح وستفاليا وبداية ظهور الدولة القومية الحديثة، وهو ترجمة لكلمة (سكيولاريزم Secularism) الإنكليزية.. وكان معنى المصطلح في البداية محدود الدلالة ولا يتسم بأي نوع من أنواع الشمول أو الإبهام، إذ تمت الإشارة إلى (علمنة) ممتلكات الكنيسة وحسب؛ بمعنى (نقلها إلى سلطات غير دينية) أي إلى سلطة الدولة أو الدول التي لا تخضع لسلطة الكنيسة. وفي فرنسا في القرن الثامن عشر أصبحت الكلمة تعني (من وجهة نظر الكنيسة الكاثوليكية): (المصادرة غير الشرعية لممتلكات الكنيسة)، أما من وجهة نظر مجموعة المفكرين الفرنسيين المدافعين عن مثل الاستنارة والعقلانية المادية والمعروفين باسم (الموسوعيين) فإن الكلمة كانت تعني (المصادرة الشرعية لممتلكات الكنيسة لصالح الدولة).. ولكن المجال الدلالي للكلمة اتسع، وبدأت تتجه الكلمة نحو مزيد من التركيب والإبهام على يد جون هولويك (١٨١٧-١٩٠٦م) أول من صك المصطلح بمعناه الحديث وحوّله إلى أحد أهم المصطلحات في الخطاب السياسي والاجتماعي والفلسفي الغربي..

وقد حاول هولويك أن يأتي بتعريف تصور أنه محايد تماماً فعرف العلمانية بأنها (الإيمان بإمكانية إصلاح حال الإنسان من خلال الطرق المادية، دون التصدي لقضية الإيمان، سواء بالقبول أو الرفض).

والحديث عن (إصلاح حال الإنسان) ليس حديثاً محايداً، كما قد يبدو لأول وهلة، فهو يفترض وجود نموذج متكامل ورؤية شاملة (للإنسان والكون) ومنظومة معرفية قيمة يمكن (إصلاح حال الإنسان) بحسبها.. وهنا يحق لنا أن نسأل: هل مثل هذه المنظومة (تضاف) إلى العلمانية أم أنها جزء لا يتجزأ منها؟ فإن كانت تضاف إليها، فمن أي مصدر نستقيها؟ وهل الأمر متروك لكل إنسان أو مجتمع أن يختار مثل هذه المنظومة؟ وإن كان جزءاً عضويّاً من العلمانية، أي النموذج الكامن وراء المصطلح، فهل حدد هولويك السمات والملامح الأساسية لهذا النموذج؟.

إن هولويك لا يتصدى بصراحة ووضوح لقضية القيمة (هل هي قيم مادية؟) أو قضية المعرفة (هل مصدرها الحواس وحسب؟) وهو يتحدث عن الإنسان دون تعريف للسمات الأساسية لما يشكل جوهر الإنسان الذي ستم العملية الإصلاحية عليه وباسمه (هل هو إنسان طبيعي.. مادي؟).

ولكن على الرغم من كل هذا نجده يتحدث عن الإصلاح (من خلال الطرق المادية) فهل يعطينا هذا مفتاحاً لطبيعة النموذج الذي سيتم الإصلاح حسبه؟ ولهذا من الممكن (إصلاحه) بالطرق المادية؟ وألا يعني هذا رفضاً كاملاً للإيمان، وليس مجرد عدم التعدي له، كما يدّعي هولوك؟.

إن المصطلح الذي تصور هولوك أنه محايد، ليس محايداً تماماً، فهو يشير من طرف خفي إلى رؤية شاملة للكون، وإلى منظومة قيمية انسلخت عن الإيمان الديني وتبنت الطرق المادية.

والتطور اللاحق لمعنى المصطلح لم يساعد الأمر كثيراً، فقد تقلص عند بعض المفكرين بحيث أصبح يعني (فصل الدين عن الدولة) ترجمة للعبارة الإنكليزية (Separation of church and state) وهي عبارة تعني حرفياً (فصل المؤسسات الدينية (الكنيسة) عن المؤسسات السياسية (الدولة))، والعبارة تحصر عمليات العلمنة في المجال السياسي وربما الاقتصادي أيضاً.. ولا تشير من قريب أو بعيد إلى شتى النشاطات الإنسانية الأخرى، أو إلى النموذج الكامن وراء عملية الفصل.

التعريفات المختلفة للعلمانية:

إذا نظرنا إلى قاموس أكسفورد سنجد أنه يعرف العلمانية في بداية الأمر بشكل سلبي، أي يجعل نطاقها محصوراً بحدود الدائرة الصغيرة الجزئية، (فالمباني العلمانية) على سبيل المثال هي المباني غير المكرسة للأغراض الدينية، و(المدرسة العلمانية) هي المدرسة التي تعطي تعليماً غير ديني، والواضح أن الكلمة هنا تحمل مدلولاً سلبياً وحسب، فهي تعني (غير كهنوتي) و(غير مقدس) وليس بالضرورة معادياً للدين أو المقدس، أي أنه تعريف يلزم الدائرة الجزئية الصغيرة.

ولكن المعجم يورد بعد ذلك تعريفات أكثر اتساعاً في نطاقها، مما يجعلها تقترب إلى حد كبير من الرؤية الشاملة، فالعلماني هو (ما ينتمي إلى هذا العالم الآني والمرئي) أي عالم الحواس الخمس، وهو (ما يهتم بهذا العالم وحسب) و(ينتمي للحياة الدنيا وأمورها).. وبذا يكتسب تعريف العلمانية مضموناً أكثر تحديداً، فالعلمانية ليست غير دينية وحسب، وإنما تنتمي للآن وهنا، هذا الزمان والمكان، وزمنية العلمانية هي صفة لصيقة بها منذ البداية.

ويزداد نطاق مصطلح (العلمانية) اتساعاً في التعريفات التي يوردها المعجم بعد ذلك، إلى أن تنتقل التعريفات تماماً من الدائرة الجزئية الصغيرة إلى الدائرة الشاملة الأوسع، التي تنطوي على رؤية شاملة للكون تتفرع عنها منظومات قيمية ومعرفية، فالعلمانية تعرف باعتبارها العقيدة التي تذهب إلى أن الأخلاق لا بد أن تكون لصالح البشر في هذه الحياة (الدنيا)، وتستبعد كل الاعتبارات الأخرى المستمدة من الإيمان بالله أو الحياة الأخرى (الآخرة)، والعلمنة هي صبغ الفنون والدراسات بصفة علمانية غير مقدسة، ووضع الأخلاق على أسس نفعية متجاوزة للأخلاق، ورغم غموض هذا التعريف إلا أنه يمكن القول بأن العلمانية هنا تعني المادية، فمع استبعاد كل الاعتبارات الدينية لا يبقى أمامنا سوى هذه الحياة الدنيا.

أما معجم (علم الاجتماع المعاصر) لمؤلفه توماس فورد هلت فيعرف العلمانية باعتبارها منظومة متكاملة تحتوي على ميتافيزيقيا واضحة ورؤية شاملة للكون، ففي مدخل (العلمنة) يشير المعجم إلى أن ثمة استخدامات أساسية في العلوم الاجتماعية نقلها المعجم عن مقال للاري شايزر بعنوان (مفهوم العلمنة في البحوث الاجتماعية):

(١) - انحسار الدين وتراجع.

٢ - الفصل بين المجتمع والدين.

٣ - التركيز على الحياة المادية في الوقت الراهن بدلاً من (التطلع إلى مستقبل روحي).

٤ - اضطلاع منظمات غير دينية بالوظائف الدينية.

٥ - اختفاء فكرة المقدس.

٦ - إحلال المجتمع العلماني محل المجتمع المقدس).

النمط نفسه (العلمانية باعتبارها إجراءً جزئياً لا علاقة له بالأمور النهائية، في مقابل العلمانية باعتبارها رؤية شاملة للكون، والتأرجح بينهما أحياناً) نجده في الكتابات العربية، فالدكتور محمد أحمد خلف الله يعرف العلمانية بأنها (حركة فصل السلطة السياسية والتنفيذية عن السلطة الدينية، وليست فصل الدين عن

الدولة، ولا تمنع حركة الفصل هذه من أن تعمل السلطان جنباً إلى جنب في الحياة، إن الواحدة منهما لن تحل محل الأخرى أو تلغيها، وإنما تعمل حرة مستقلة من غير أن تتأثر بالأخرى أو تؤثر فيها).

ويعرّف حسين أمين العلمانية بأنها (محاولة في سبيل الاستقلال ببعض مجالات المعرفة عن عالم ما وراء الطبيعة، وعن المسلّمات الغيبية).

التعريفات السابقة للعلمانية لم تجعل منها رؤية شاملة للعالم، ولم تعطها صفة العالمية والشمول، إذ قلصت من نطاقها لتشير إلى المجال السياسي، وربما الاقتصادي، ولم تمتد بأية حال لتشمل المجالات الأخرى للحياة، أو الجوانب النهائية (القيم الأخلاقية - القيم الدينية) ومن ثم فهي لا تشمل كل جوانب الواقع ولا كل تاريخ البشر، وتسمح بوجود حيز غير علماني (مطلق - كلي - نهائي - غائي - غير مادي) يسمح بانفصال الإنسان عن الطبيعة وبإمكانية تجاوزه لها، ويترك مجالاً واسعاً للمطلقات (الإنسانية والأخلاقية والدينية) ولفكرة الجوهر والكمالات، ولذا فهذه العلمانية تتسم بقدر من الثنائية (غير المادي مقابل المادي - الإنسان مقابل الطبيعة - المطلق مقابل النسبي - الأخلاقي مقابل غير الأخلاقي - الكل مقابل الجزء - الثابت مقابل المتغير).

هذه التعريفات للعلمانية (التي تسمح بقدر من الثنائية، وباستقلال الظاهرة الإنسانية عن الظواهر الطبيعية - المادية، ومن ثم تسمح بوجود حيز إنساني، تقف على طرف النقيض من تعريف العلمانية التي تتعامل معها باعتبارها رؤية شاملة للكون، ترى أن عالم المادة عالم الحواس الخمس، هو البداية والنهاية).

ويقترّب محمد رضا محرم من هذا التعريف الشامل، فهو يتحدث عن التحديث باعتباره (مسار التاريخ إلى المستقبل) وهو عملية تراكمية (فليس غير الحديث إلا ما هو أحدث منه، وليس من سبيل إلى المستقبل غير الاستمرار في تعاطي الحداثة) و(النظرة التراكمية تشير إلى أن الصورة الكامنة في خطابه هي صورة المساواة التي تتراكم ذرة فوق ذرة) وعلى كل يوضح محمد رضا محرم الأمور حينما يتحدث عن النموذج الكامن وراء التحديث فيقول: (إن الإطار اللازم لعملية التحديث هو العلمانية فالعلمانية في الغرب هي العلم المعاصر).

بعد هذه التعريفات المختلفة لمصطلح العلمانية يطرح المسيحي رؤية ماكس فيبر عالم الاجتماع الألماني، الذي يرى العلمانية باعتبارها رؤية شاملة، تتحقق عبر الزمان والمكان وتمتد لتشمل كل المجالات الإنسانية العامة والخاصة..

والمدخل لفهم العلمنة عند فيبر هو مفهوم الترشيد، ويوجد حسب تصوره نوعان من الترشيد:

١- (فيرت رايتونيل) وهي عبارة ألمانية يمكن ترجمتها بعبارة (رشيد في علاقته بالقيم) (أو الترشيد المضموني) الذي يعني ألا يتعامل المرء مع الواقع بشكل ارتجالي وجزئي، وإنما يتعامل معه بشكل منهجي متكامل، ومتسق مع مجموعة من القيم الأخلاقية المطلقة، والتصورات المرجعية المسبقة التي يؤمن بها.

٢- (زفيك رايتونيل) وترجم إلى عبارة (رشيد في علاقته بالأهداف) أو (الترشيد الشكلي أو الإجرائي) أو (الترشيد الأدائي)، وهو الترشيد (المادي) الحديث المتحرر من القيم والموجه نحو أي هدف يحدده الإنسان بالطريقة التي تروق له، أو حسبما تمليه رغباته أو مصلحته، والترشيد الشكلي يتعلق بالكفاءة التكنولوجية وتوفير أفضل الوسائل والتقنيات لتحقيق الأهداف (أية أهداف) بأقل تكلفة ممكنة وفي أقصر وقت ممكن، وكلما كانت الوسائل أكثر فعالية كان الفعل أكثر رشداً من الناحية الشكلية أو الإجرائية، فالترشيد التقليدي (المضموني) يتم في إطار المطلق الديني أو الأخلاقي والمرجعية المتجاوزة، فلا علاقة به بأي مطلق، وهو منفصل عن الأهداف والمشاعر والغايات الإنسانية (خيرة كانت أم شريرة).

ولكن هذا - في واقع الأمر - ادعاء أيديولوجي ليس له ما يسانده، فثمة منظومة أيديولوجية (معرفية وأخلاقية) كاملة تتم في إطارها أية عملية من عمليات الترشيد. وفي حالة الترشيد الذي يدعي التجرد من القيم، فإنه عادة ما يفترض الطبيعة - المادة مرجعية نهائية له، ففي حالة الترشيد النظري أو (التنظيري) نجد أنه يستعيز عن التفسيرات الغيبية بتفسيرات تنبع من المبادئ العقلية وقوانين الطبيعة - المادة التي تسري على كل من الواقع الإنساني والطبيعي.. أما على المستوى التطبيقي، فالترشيد هو محاولة جعل الواقع مطابقاً للمبادئ العقلية والمادية..

وتصاعد عمليات الترشيد لن يساعد كثيراً، إذ أنها ستؤدي إلى تقسيم (أو تفتيت) حياة الإنسان إلى مجالات مختلفة، ويشير فيبر إلى هذه العملية بشيء من الاقتضاب، يمكن تفصيلها على النحو التالي:

١- تقسيم حياة الإنسان إلى مجالات مختلفة، يتحرك كل منها الواحد تلو الآخر، حسب قوانينه الكامنة فيها.

٢- يصبح لكل مجال كيانه وآلياته وأهدافه وأغراضه المستقلة عن الإنسان وعن المجتمع الإنساني، أي أنه يصبح مرجعية ذاته، مكتف بذاته، لا يرى العالم إلا من خلال معياريته ومرجعيته الداخلية الكامنة فيه، التي تشكل المركز بالنسبة له.

٣- يتم الحكم على كل مجال من منظور مدى كفاءته في تحقيق أغراضه، ويكتسب كل نشاط شرعيته من مدى نجاحه في تحقيق أهدافه (الزمنية والمحسوسة) فتصبح المعايير في المجال الاقتصادي اقتصادية (الربح)، وفي المجال السياسي سياسية (القوة والسيطرة)، وفي المجال العسكري عسكرية (الغزو والانتصار على الآخر)، وتفسر كل الظواهر والحوادث على هذا الأساس الزمني المادي، أي على أساس مطلق علماني ما.

٤- هذا يعني أن كل مجال، الواحد بعد الآخر، يفلت من قبضة الإنسان ومرجعيته الإنسانية ولا يكثرث به أو بها، ومن ثم ينفصل عن أية معيارية أو غائية أو قيمة خارجة عنه (سواء أكانت دينية أم أخلاقية أم إنسانية) ويتحرر منها، وتفتت مجالات الحياة الإنسانية وتتحول إلى مجالات غير متجانسة غير مترابطة، وحينما تواجه الذات الإنسانية العالم تجده منفصلاً عنها، غريباً عليها، مفتتاً، مجرد مادة نسبية محايدة خاضعة لحركة المادة وحسب.

٥- تنتقل هذه العملية من مجالات الحياة العامة إلى حياة الإنسان الخاصة (الأسرة - أوقات الفراغ) ثم إلى داخل ذاته أيضاً (أحلامه - مثالياته).

٦- تتصاعد هذه العملية إلى أن يصبح المجتمع بأسره مجالات غير متجانسة غير مترابطة متناثرة، لا يربطها رابط، ومن ثم يتزايد تحدد النشاطات والوظائف وعدم تشابكها مع أي نشاطات أو وظائف أخرى.

٧- تتغلغل عمليات العلمنة الشاملة (والترشيد المادي) وتنتقل من الحياة العامة إلى الحياة الخاصة، ومن وطن واحد، إلى العالم بأسره، وبذلك يتم تفكيك الإنسان والعالم، وبدلاً من المنظور الإنساني المتكامل، تظهر منظورات متعددة متصارعة وتسود النسبية المطلقة..

كل هذا يعني أن الإنسان الحديث لن يدور في إطار فكرة نهائية واحدة، بل عدة أفكار نهائية تشبه آلهة الوثنيين، حين كان على الإنسان أن يقدم القرابين لعدة آلهة متصارعة، مع فارق واحد هو أن الآلهة الحديثة تُزَع عنها السحر والجلال والقداسة، لا معنى لها خارج الإجراءات والتفاصيل، وقد وصف فيبر الإنسان الحديث بأنه (يعيش في سهل لا نهائي لا آفاق له، أزلية علمانية خالية من المعنى).

النموذج الكامن للعلمانية:

بعد هذه الجولة الطويلة نوعاً، التي حللنا فيها بعض التعريفات لمصطلح العلمانية يمكن أن نطرح تعريفنا للعلمانية وللنموذج الكامن من ورائها، ولتجاوز مسألة التآرجح وعدم الاتساق بين الدائرتين سنطرح فكرة العلمانيتين الجزئية والشاملة:

١- العلمانية الجزئية: هي رؤية جزئية للواقع (إجرائية) لا تتعامل مع أبعاده الكلية والنهائية (المعرفية) ومن ثم لا تتسم بالشمول، وتذهب هذه الرؤية إلى وجوب فصل الدين عن عالم السياسة وربما الاقتصاد، وربما بعض الجوانب الأخرى من الحياة العامة، وهو ما يعبر عنه أحياناً بعبارة (فصل الدين عن الدولة) ومثل هذه الرؤية الجزئية تلزم الصمت بشأن المجالات الأخرى من الحياة، كما أنها لا تنكر بالضرورة وجود مطلقات وكمالات أخلاقية وإنسانية، وربما دينية، أو وجود ما ورائيات وميتافيزيقيا، ولذا لا تتفرع عنها منظومات معرفية أو أخلاقية، كما أنها رؤية محددة للإنسان، فهي قد تراه إنساناً طبيعياً - مادياً في بعض جوانب حياته (رقعة الحياة العامة) وحسب، ولكنها تلزم الصمت فيما يتصل بالجوانب الأخرى من حياته، وفيما يتصل بثنائية الوجود الإنساني ومقدرة الإنسان على التجاوز، ولذا فهي لا تسقط في الواحدية الطبيعية - المادية، بل تترك للإنسان حيزه الإنساني يتحرك فيه (إن شاء)، (ويرى كثير من المفكرين الإيمانيين المسلمين والمسيحيين أنه لا تعارض بين هذا النوع من العلمانية والإيمان الديني)..

٢- العلمانية الشاملة: رؤية شاملة للعالم ذات بُعد معرفي (كلي ونهائي) تحاول بكل صرامة تحديد علاقة الدين والمطلقات والماورائيات (الميتنافيزيقية) بكل مجالات الحياة، وهي رؤية عقلانية مادية، تدور في إطار المرجعية الكامنة والواحدية المادية، التي ترى أن مركز الكون كامن فيه، غير مفارق أو متجاوز له، وأن العالم بأسره مكون أساساً من مادة واحدة، ليست لها أية قداسة ولا تحوي أية أسرار، وفي حالة حركة دائمة لا غاية لها ولا هدف، ولا تكثر بالخصوصيات أو التفرد أو المطلقات أو الثوابت، هذه المادة تشكل كلاً من الإنسان والطبيعة، ومن ثم فالعلمانية الشاملة رؤية واحدة طبيعية مادية تصفي الثنائيات فتلغي الحيز الإنساني تماماً، إذ لا يوجد فيها مجال لسوى حيز واحد هو الحيز الطبيعي - المادي، ويتفرع عن هذه الرؤية منظومات معرفية (الحواس والواقع المادي مصدر المعرفة، فالعالم المعطى بحواسنا يحوي داخله ما يكفي لتفسيره والتعامل معه)، كما يتفرع عنها رؤية أخلاقية (المعرفة المادية هي المصدر الوحيد للأخلاق، وربما أن المادة في حالة حركة دائمة، لا توجد أية قيم أخلاقية ثابتة) وأخرى تاريخية (التاريخ يتبع مساراً واحداً، وإن اتبع مسارات مختلفة فإنه سيؤدي في نهاية الأمر إلى النقطة النهائية نفسها)، ورؤية للإنسان (الإنسان جزء لا يتجزأ من الطبيعة - المادة، ليس له حدود مستقلة تفصله عنها، ومن ثم هو ظاهرة بسيطة أحادية البعد، وهو كائن ليس له وعي مستقل، خاضع للحتميات المادية المختلفة، غير قادر على التجاوز والاختيار الأخلاقي الحر، أي أنه يتم تفكيكه وتسويته بالكائنات الأخرى).

كل هذا يعني أن كل الأمور في نهاية الأمر وفي التحليل الأخير، تاريخانية زمنية نسبية لا قداسة لها، مجرد مادة استعمالية.

والعلمانية الشاملة بهذا المعنى؛ ليست مجرد فصل الدين عن الكهنوت أو هذه القيمة أو تلك عن الدولة أو كما يسمى (الحياة العامة)، وإنما هي فصل لكل القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية (المتجاوزة لقوانين الحركة المادية والحواس) عن العالم، أي عن كل من الإنسان (في حياته العامة والخاصة) والطبيعة، بحيث يصبح العالم مادة نسبية لا قداسة لها..

الإشكاليات الأساسية للعلمانية:

لقد جرت عملية التبسيط والاختزال للعلمانية بهدف التوظيف وتغيير الواقع، ولذا صاحبها في البداية قدر كبير من التفاؤل، فالإيمان بالتقدم المادي وإمكانية السيطرة الكاملة على الكون هو أمر يثلج صدور كثير من البشر ومع هذا ظهرت النتائج التالية:

١- في غياب أي يقين معرفي أو أخلاقي أصبحت كل الأمور متساوية، وأصبح الخير مساوياً للشر، والعدل مساوياً للظلم، وظهرت النسبية المطلقة، وأصبحت العدمية (وغياب الهدف والمعيار والغاية والمعنى) زائراً دائماً بيننا، ومن حقنا أن نتساءل: هل يمكن للإنسان أن يعيش في حالة الشك المطلق هذه؟ أم أنه سيتبنى أي ميتافيزيقا تقابله في طريقه وتعطيه قدراً من الأمن والأمان كما حدث حينما تبنت الجماهير الغربية، النازية والعنصرية، وكما يتبدى الآن في تزايد عدد المؤمنين بالسحر والتنجيم والأطباق الطائرة!؟.

٢- لكن حياد الطبيعة وغياب المنظومات القيمية والمعرفية ليس سوى واجهة تخفي ميتافيزيقا (أخلاقيات) القوة، فالعلمانية الشاملة تحول العالم إلى مادة استعمالية، وترفض أي مرجعية متجاوزة للعالم المادي والحواس الخمس، ولكنها - بسبب إطارها المادي - تذهب إلى أن القيم تساعد على تحقيق القانون الطبيعي (المتعة - البقاء المادي - القوة - الانتصار في معركة البقاء)، أما ما يقف في طريق تحقيقه فهو الشر، ولكن لأن كل الأمور نسبية يظهر الفرد صاحب القوة، السوبرمان الإمبريالي الذي يحسم المواقف النسبية ويخدم مصلحته بالقوة، يفرض إرادته ويوظف الواقع لصالحه، ويحقق بقاءه (ومنفعته ولذته) على حساب الآخرين، وليس من قبيل المصادفة أن الصراع أصبح هو المفهوم الأساسي في حضارتنا، وإن الداروينية الاجتماعية أصبحت أهم الفلسفات وأكثرها انتشاراً، سواء بين الخاصة أو العامة، وإن الإمبريالية هي أهم ظاهرة في عصرنا الحديث.

٣- لم ينجم عن عمليات العلمنة الشاملة هذه وما صاحبها من نسبية مطلقة، أي تعميق للفردية، فالحياة الحديثة تتسم بالتنميط الشديد، بل إن الخصوصيات القومية للأمم لم تتحقق إلا في المراحل الأولى للعملية التحديثية، وما يحدث هو أنه مع تفتت العالم إلى أنساق مختلفة مستقلة، ومع غياب أية مرجعية متجاوزة يظهر القانون العام الطبيعي الكامن في المادة باعتباره المرجعية الأساسية والوحيدة، فتتساقط الهويات والخصوصيات، ويعاد صياغة العالم ليتفق مع القانون الطبيعي العام أو القوانين العامة للحركة أو الواحدية

المادية التي تسيطر تدريجياً على كل مناحي الحياة، ومن هنا نجد ظواهر التنميط وسيادة النماذج البيروقراطية والكمية، وأخيراً العولمة...

٤- لم ينتج عن عمليات العلمنة الشاملة زيادة التحكم في الذات الإنسانية أو في الواقع الموضوع، بل على العكس، فمع ظهور الإنسان الطبيعي، وتحديد المنفعة واللذة باعتبارهما الهدف الأساسي للوجود الإنساني، ترجم هذا نفسه إلى الاستهلاكية، وتصور أن مزيداً من السلع فيه مزيد من المنفعة واللذة، وقد تسارعت وتائر هذه الاستهلاكية تسارعاً مذهلاً، وبعد أن كانت الحاجة هي أم الاختراع، أصبح الاختراع هو الذي يولد الحاجة، فوجد الإنسان نفسه محاطاً بسلع وأجهزة ليس متأكداً تماماً أنه يريدتها، وبدأ الإنسان يشعر أنه لم يعد يملك من أمره شيئاً، وأنه يدخل في بحث لا ينتهي عن هدف لم يحدده في عالم ليس من صنعه، تتراكم فيه سلع لا يريدتها..

٥- ثمة إشكالية أخرى طريفة، وهي أن تحقق النموذج العلماني الشامل ونجاحه، أي المعرفة الكاملة بقوانين الضرورة والتحكم في الواقع والوصول إلى نقطة الصفر، سيؤديان في نهاية الأمر إلى التحكم في الإنسان والتنبؤ بسلوكه بل وتغييره.

٦- رغم الاتجاهات المادية الضخمة لمنظومة الحداثة العلمانية التي لا يمكن إنكارها، هناك من البشر من لا يزال يؤمن بأن الإنسان كائن يعيش في الطبيعة - المادة!، ولكنه لا يمكن رده في جميع أبعاده إلى النظام الطبيعي (المادي والحتمي والمطرد)، ومن ثم يؤمن هؤلاء أن الجنس البشري له مكان خاص ومكانة خاصة في الكون، وإن إنسانية الإنسان لا تكمن في قدرته على زيادة معدل إنتاجيته، وكم السلع الذي ينتجه ويستهلكه، وتحسين مستوى معيشتة وحسب، وإنما هي مسألة أعمق من ذلك بكثير، فإنسانية الإنسان تكمن في قدرته على الحفاظ على هويته وخصوصيته واتزانه الداخلي، وعلى تحقيق جوهره الإنساني الذي يتجاوز سطح المادة والأشياء، وفي قدرته على الاختيار الحر بين ما هو إنساني وغير إنساني أو بين الخير والشر، ولكن مثل هؤلاء حينما يجابهون العالم، يجدون عالماً تسيطر عليه حكومات محلية ومنظمات وشركات دولية، تبذل قصارى جهدها من أجل تحويل العالم بأسره إلى سوق خاضع تماماً للآليات الصارمة لقانون العرض والطلب، وتحاول أن تجعل الإنسان بسيطاً وأحادياً في بساطة القانون الطبيعي الذي يسري

عليه، تكفل تحويله إلى منتج ومستهلك تتزايد توقعاته الاستهلاكية تزايداً مستمراً لضمان دوران حلقة الإنتاج والاستهلاك.

٧- وقد ثارت الشكوك بخصوص إحدى الركائز الأساسية للرؤية العلمانية الشاملة للكون وهو مفهوم التقدم، و(التقدم) هو الإجابة العلمانية الشاملة عن السؤال الكلي والنهائي الخاص بالهدف من وجود الإنسان في الكون، وقد تم تعريفه في إطار المرجعية المادية، وترسخ الإيمان به، وأصبح هو إحدى الركائز الأساسية لرؤية العلماني الشامل للكون وللطبيعة ولذاته وللآخر، ورغم تغلغل الإيمان بالتقدم إلا أن الشكوك أثرت بخصوصه منذ بداية القرن العشرين:

أ) تساقطت كثير من الأسس التي يستند إليها مفهوم التقدم، فقد ظهر لنا أن كلاً من العلم وعقل الإنسان محدود، ومن ثم تأكد لنا أن حلم التحكم الإمبريالي الكامل في العالم إنما هو وهم ما بعده وهم، وأنه حلم اختزالي طفولي لنماذج بسيطة، فنحن نحز التقدم في ناحية لنكتشف بعض الآثار السلبية في ناحية أخرى، نتيجة لعدم إمامنا بكل مكونات النظام البيئي وبكل مكونات النفس البشرية، فالنظام البيئي مركب والإنسان أكثر تركيباً.

ب) اكتشف الإنسان أيضاً أن المصادر الطبيعية محدودة، وإن الدول (المتقدمة) التي يشكل سكانها (٢٠%) من البشر يستهلكون (٨٠%) من المصادر الطبيعية، وهذا يعني أن ما يوجد من مصادر طبيعية لا يكفي لأن يتقدم بقية البشر ويصلوا إلى المعدلات الاستهلاكية نفسها.

٨- لاحظ الإنسان أن التقدم التكنولوجي لم ينجم عنه بالضرورة تحسن في الأداء الإنساني، وقد دعم مسار التاريخ الغربي، بعد هيمنة فكرة التقدم، من شكوك المجتمع، وتآكلت الأسرة، وبدأ الإنسان يدرك أنه بلور مفهوم التقدم انطلاقاً من إدراكه لعائد التقدم المحسوس والمباشر قصير المدى، وأنه لم يدرك ثمنه غير المحسوس غير المباشر بعيد المدى، وإن المؤشرات المادية التقليدية لم تعد تجدي، لاحظ الإنسان الغربي هذه الظواهر ذات التكلفة العالية الإباحية (التكاليف المادية لإنتاجها، والتكاليف المعنوية لاستهلاكها) - السلع التافهة التي لا تضيف إلى معرفة الإنسان ولا تعمق من إحساسه - تأكل الأسرة - طريقة التعامل مع العجائز - تناقص الوقت الذي يقضيه الإنسان مع أسرته - تراجع التواصل بين الناس بسبب الكمبيوتر -

الأمراض النفسية (الاكتئاب وعدم الاتزان والتوتر العصبي) - أدوية الحساسية وضيق النفس، تزايد العنف والجريمة والقوة والصراع - تزايد الإحساس بعدم القدرة على معرفة الواقع - تزايد الإحساس بالاغتراب والوحدة والغربة - تزايد الإنفاق على التسليح وأدوات القتل - تخريب البيئة - ظهور إمكانية تدمير الكرة الأرضية، إما فجأة (من خلال الأسلحة) أو بالتدريج (من خلال الكوارث البيئية) - أثر السياسة وحركة التنقل في نسيج المجتمعات في تراثها.